تنظيم المجال في الصحراء بين رهاني الضبط والتنمية

أ.المهدي الهامل، جامعة ابن زهر- المغرب

Spatial organization of Sahara between control and development

El mahdi El hamel, PhD student in Geography, Ibn Zohr university, .Morocco

ملخص: مر التنظيم الترابي في الصحراء بثلاثة مراحل أساسية، حيث كان المجال الصحراوي في الفترة التي سبقت الاستعمار متوزعا بين القبائل حسب قوة كل قبيلة واستنادا إلى مسارات التجارة الصحراوية، إلا أن هذه الوضعية اختلت بدخول المستعمر الذي عمل على تغيير نمط العيش القائم على الترحال أساسا وخاصة في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني، فكان أن انتهج سياسات تستهدف تثبيت الرحل وتجميعهم في مراكز حضرية شكلت أنوية للمدن الحالية، كما قام بإحداث تغييرات همت التقطيع الترابي وانتهاج سياسية تنموية رهينة بمصالحه. بعد الاستقلال سيكون ضبط المجال الهدف الرئيسي للتنظيم الترابي الذي كان يتم تغييره بشكل متواصل بهدف إحداث تنمية اقتصادية وتوازن مجالي، فكانت الجهات الاقتصادية ثم التقسيم الجهوي لسنة 1996 والذي ثم تعديله في 2014، وقد كان لمجال الصحراء نصيبه من كل التغييرات التي شهدها التنظيم الترابي للمغرب. في هذه المقال، سنبسط كل مرحلة من المراحل الثلاث مستحضرين الرهانات والمرجعيات التي أثرت في تنظيم المجال بالصحراء في ظل التطورات التي تعرفها المنطقة وكذلك تحديات التنمية.

الكلمات المفتاحية: الصحراء، المغرب، تنظيم المجال، القبيلة، التقطيع الترابي.

Abstract: Spatial organization in the Sahara has gone through three main periods. In the pre-colonial one, the Sahara was divided between the tribes according to the strength of each tribe and based on the tracks of Saharan trade routes. However, this situation was broken by the entry of the colonizer, who changed the way of life based on nomadism, especially in the areas colonized by Spain. This last has also changed the spatial organization and has adopted a development policy serving his interests. After independence, the control of the space will be the main objective of the territorial organization, which has been constantly changed in order to achieve economic development. In this article, we will talk about the three periods of the organization of the Sahara with invocation of challenges, references and approaches which affected this organization in the light of developments and economic challenges in the region.

Keywords: Sahara, Morocco, Spatial organization, tribe, territorial division.

مقدمة:

شهدت الصحراء في فترة لا تتجاوز القرن تحولات كبيرة تجسدت أساسا في الانتقال من مجال قبلي يهيمن عليه نمط عيش ترحالي وتُشكل القبيلةُ فيه الوحدةَ السياسية الناظمة للبناء الاجتماعي إلى مجال يغلب عليه الطابع الحضري وتتحدد فيه المجالات بناء على رهانات أخرى غير رهان المحافظة على مجال القبيلة أو توسيعه أو الاستفادة من خطوط التجارة الصحراوية التي كانت النشاط الاقتصادي الرئيسي قبل دخول الاستعمار، وقد مست هذه التحولات مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإدارية، ومنها تنظيم المجال، فقد تنوعت الرهانات التي تحكمت في هذا التنظيم بتنوع البنيات الاجتماعية والسياسية السائدة كما تأثر بالدينامية المتواصلة التي عرفها التنظيم الترابي المغربي الذي كان يعكس مع كل تغيير المرجعيات والرهانات الثاوية خلفه.

مرت الصحراء بثلاثة مراحل أساسية تناسب فيها التنظيم الترابي مع المعطيات السياسية والسوسيو اقتصادية لكل مرحلة، فقد كان المجال الصحراوي قبليا بامتياز في الفترة التي سبقت الاستعمار حيث كان يتوزع على القبائل حسب قوة كل قبيلة واستنادا إلى مسارات التجارة الصحراوية عصب الاقتصاد في تلك المرحلة، إلا أن هذه الوضعية اختلت بدخول المستعمر الذي عمل على تغيير نمط العيش القائم على الترحال أساسا وخاصة في المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الاسباني من خلال محاولة ضبط المجال، فكان أن انتهج سياسات تستهدف تثبيت الرحل وتجميعهم في مراكز حضرية شكلت أنوية للمدن الحالية، كما قام بإحداث تغييرات همت التقطيع الترابي عن طريق اعتبار الصحراء إقليما إسبانيا وانتهاج سياسية تنموية رهينة بمصالح المستعمر، جعلت المجتمع الصحراوي يعيش تفاعلات اجتماعية واقتصادية وثقافية مست البنية التقليدية المؤسسة على القبيلة، كما لم يعد مجديا الارتهان إلى نمط العيش التقليدي المبني على الزراعة والرعي والتجارة مع مناطق جنوب الصحراء.

استمرت هذه التحولات بعد الاستقلال فتجلت واضحة في نسب التمدين المرتفعة وفي إعادة تشكيل متواصلة للمجال وفق المعطيات السوسيواقتصادية والثقافية والسياسية الناتجة عنها.

احتلت الصحراء مكانة مهمة في التاريخ السياسي المغربي منذ قرون، فقد كانت منطلق دولة المرابطين ومقصد السعديين، كما كانت موضوع تنافس كبير بين القوى الاستعمارية الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وإسبانيا ...) خصوصا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ولا زالت تحتفظ بهذه الأهمية في ظل النزاع القائم حاليا.

لم تتوقف محاولات التسرب الاجنبي إلى الصحراء بهدف السيطرة على التجارة الصحراوية قبل أن يستقر الامر لصالح فرنسا وإسبانيا اللتان اقتسمتا هذا المجال، وقد رافق هذا الصراع نقاش متواصل حول مسالة الحدود الجنوبية للمغرب التي كانت القوى الاستعمارية تصر على عدم تجاوزها لواد درعة جنوبا.

إن أهمية هذا المجال تبرز بشكل جلي سواء من خلال التنافس الاستعماري المذكور أو من خلال الإجراءات التي كان المغرب يتخذها تجاه محاولات التسرب إلى هذه المنطقة، كما تظهر

أيضا من التعديل المستمر للتقطيع الترابي بعد حصول المغرب على الاستقلال وخروج المستعمر الإسباني من الصحراء.

فكيف انتظم هذا المجال قبل الاستعمار؟ وما هي التغيرات التي شهدها خلال الفترة الاستعمارية ثم بعد الاستقلال؟ وما هي العوامل والرهانات الثاوية خلف ذلك في كل مرحلة من المراحل؟

1.فترة ما قبل الاستعمار: القبيلة ورهان التحكم في التجارة الصحراوية:

تندرج المنطقة الممتدة من واد نون شمالا إلى واد الذهب جنوبا ضمن المجال المعروف تاريخيا باسم "تراب البيظان"، وهي تسمية أُطلقت على الفضاء الممتد من جنوب سوس إلى نهر السينغال، وقد اتخذ مفهوم البيظان "بعدا ثقافيا أكثر مما ارتبط بالعرق أو بلون البشرة، فالبيظاني هو ذلك الشخص الذي يتكلم اللهجة الحسانية ويرتدي زيا مميزا وله هوية ثقافية تميزه عن الساكنة المجاورة"(رحال بوبريك، 2008، ص14).

خريطة 1 : تراب البيظان

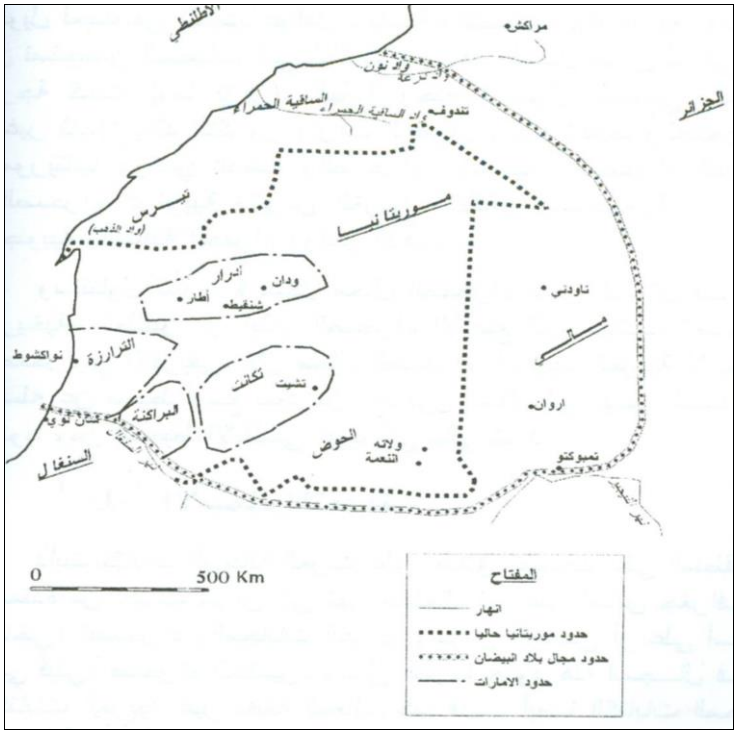

المصدر: رحال بوبريك، 2008، ص12.

لقد توزع المجال ولفترة طويلة بين نمطي عيش مختلفين : نمط يغلب عليه الاستقرار في منطقة واد نون ونمط الترحال في المناطق جنوب واد درعة. بالنسبة لمنطقة واد نون فهي تضم عددا مهما من الدواوير خصوصا في الواحات، لعب بعضها دورا كبيرا في النشاط التجاري مثل أسرير ولقصابي وإفران وتغجيجت وكلميم، أما بالنسبة للمجالات التي ساد فيها الترحال فقد تميزت بضعف العمران إذ كانت كما وصفها صاحب المعسول "لا قرية فيها ولا ساقية ولا سوق

تساق إليها السلع.... وإنما ينزلها أهل المواشي فيسيمون أنعامهم بِواديها وبَواديها ثم يرتحلون فلا يبقى فيها أنيس..."(المختار السوسي، دس، ص40). إن قلة العمران بهذا المجال الشاسع لا تعني خلوه من الساكنة، فقد كان متوزعا بين عدة قبائل كما كان معبرا رئيسيا للتجارة بين ضفتي الصحراء.

إن مقاربة تنظيم المجال وتطوره خلال فترة ما قبل الاستعمار تقتضي معالجة نقطتين أساسيتين هما القبيلة والتجارة الصحراوية باعتبارهما مدخلين لفهم دينامية المجال وتحولاته.

1.1 القبيلة: وحدة اجتماعية وسياسية:

تعتبر دراسة البنيات الاجتماعية معبرا أساسيا لفهم العلاقة بين الإنسان والمجال الذي يعيش فيه، وبالنسبة للصحراء فقد لعبت القبيلة دورا محوريا في سيرورة التحولات الاجتماعية، ولم يكن ممكنا تجاوزها في فهم التغيرات التي شهدتها الصحراء بوصفها مجالا ينتمي إلى الأطراف التي تراجع أو غاب عنها الوجود المخزني فتم تعويضه بسلطة القبيلة(عبداتي الشمسدي، 2011، ص71).

توزع مجال الصحراء ولمدة طويلة بين القبائل حيث كانت الحدود تتغير بشكل مستمر تبعا لقوة القبيلة ونفوذها، ويتميز مجال القبيلة في الصحراء بكونه مكتسبا ومغزيا كما أن جميع القبائل توظف الأساطير الخاصة بنشأتها لتبرير سيطرتها على مجال ترابي معين فلا تكفي القوة العسكرية والسياسية لتملك المجال(رحال بوبريك، 2008، ص109).

تقدم قبيلة الركيبات مثالا لتوظيف الرأسمال الرمزي والموروث الأسطوري في تبرير سيطرتها على مجال واسع في الصحراء الأطلنتية، فالتأكيد على النسب الشريف والانتماء الصوفي لسيدي أحمد الركيبي وفر الحماية للقبيلة وهي في طور التأسيس في مجال تهيمن عليه القبائل المحاربة من خلال الاندراج في سلك القبائل الزاوية التي تحظى بالاحترام داخل مجال البيظان، لكن يظهر أن جد الركيبات لم يحصل على ما يرتجيه لما استقر في بادئ الأمر بوادي درعة "فحين رجع من سياحته لوادي درعة أمعن النظر فيها فلم يقبل السكون فيها لما في أهلها من مخايل الرذالة وقلة الدين... رحل عنهم" ثم قصد بني حفيان "وهم سكان الارض فإذا بهم أهل قوة ونجدة وتقصدهم الناس من الآفاق...ونزل بأرض الخراويع وهن الأخنيكات واشتراها عندهم بستين قنطارا من الذهب من هناك إلى الشبيكة، واد بإزاء جبل زيني على شاطئ البحر إلى سبع موجات في البحر. وبعض العقود مكتوب فيه سبعة ملاوح، وأمرهم أن يأخذوا الميزان ويَزِنوا المال، فأخذ الحجارة وجعلها في كفة الميزان فصرن ذهبا على ما قيل..."(محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص71).

لا يقتصر وجود مثل هذه القصص على الركيبات فقط، بل نجد قبائل أخرى مثل العروسيين يؤسسون لوجودهم بمنطقة الساقية الحمراء بأسطورة مفادها أن "جدهم سيدي أحمد لعروسي تم إنقاذه من انتقام السلطان فطار به الولي سيدي رحال البودالي حاملا إياه من حزامه ولما تمزق هذا الأخير سقط سيدي أحمد لعروسي سالما في موقع في الساقية الحمراء لتصبح بعد ذلك ذريته قاطنة بهذه المنطقة"(رحال بوبريك، 2008، ص110)، وتم تعزيز هذه الأسطورة بأدلة مادية مثل إنشاء ضريح للزيارة وادعاء بوجود أثر ليديه على حجر.

لا يكفي وجود أسطورة لتبرير السيطرة على مجال ما، فنمط العيش الترحالي السائد في معظم المجال إضافة إلى البنية الاجتماعية المتميزة بهيمنة القبائل المحاربة فرضت اللجوء إلى استراتيجيات أخرى للحفاظ على مجال القبيلة، وكذلك ضمان الولوج إلى مجالات القبائل الأخرى سواء من أجل الرعي أو التجارة. ومن هذه الاستراتيجيات عقد التحالفات أو الدخول في حماية بعض القبائل الكبرى مثل الاتفاق الذي كان بين الركيبات وتكنة في المرحلة التي كانوا يصنفون فيها ضمن القبائل الزاوية. وتبين الخريطة التالية توزع المجال بين الوحدات القبلية المهمة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

خريطة :2 المجالات القبلية في الصحراء خلال القرنين 17 و18 الميلاديين

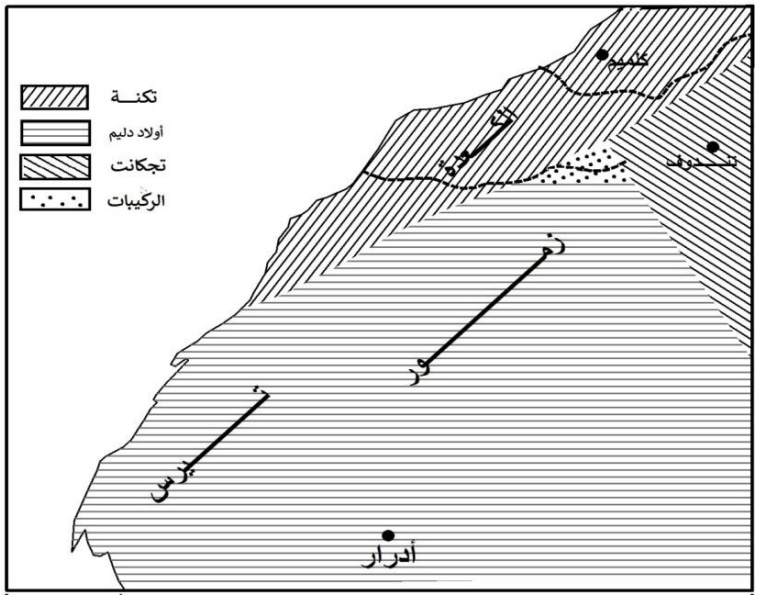

المصدر: Sophie Caratini, 1989, p175

لم يقبل الركيبات بتصنيفهم ضمن القبائل الزاوية لمدة طويلة، فمع بداية القرن التاسع عشر رفعت القبيلة من عدد أفرادها وثروتها بما يكفي للانتقال من "نظام اجتماعي مرابطي زاوي إلى نظام سياسي لا يؤدي وظيفته إلا في إطار المقدرة على حمل السلاح" (محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص26). وقد تم ذلك على مرحلتين، تم في الأولى من خلال مراقبة المراعي في منطقة زمور ثم في الثانية التوسع على حساب قبائل مجاورة مثل تجاكانت وأولاد دليم.

خريطة :3 المجالات القبلية في الصحراء خلال القرن 19 ميلادي

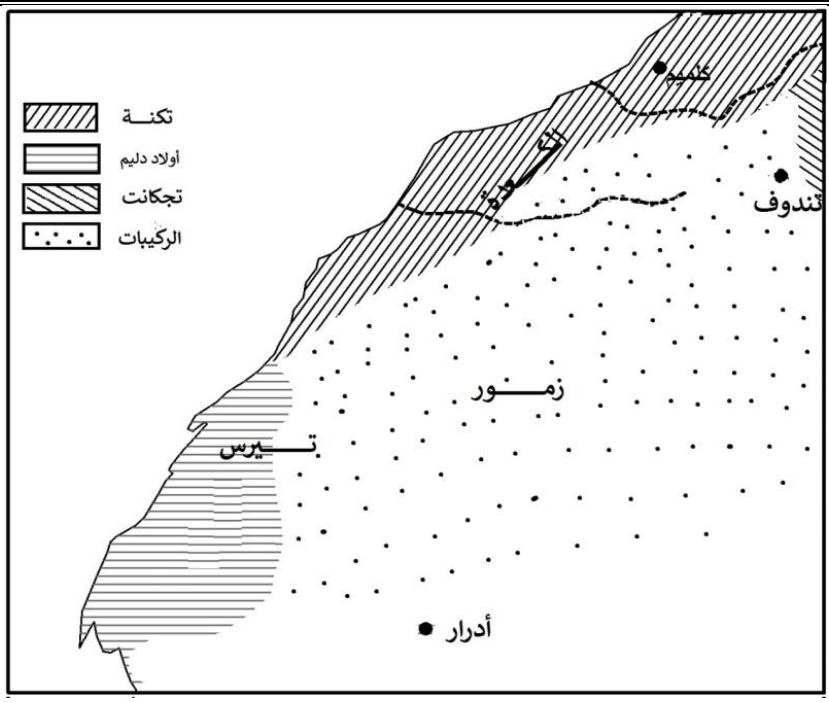

المصدر: Sophie Caratini, 1989, p176

2.1 التجارة الصحراوية:

لم تكن الصحراء مجرد معبر للقوافل التجارية فقد كان لحركة المحاور بين شرق الصحراء وغربها بالغ الأثر على البنيات الاجتماعية والسياسية القائمة، حيث أدى ازدهار محور سلجماسة-أوداغوست-غانا مثلا في الفترة بين القرنين العاشر والرابع عشر الميلاديين إلى تراجع الصراعات القبلية مما ساهم في فتح الباب أمام تشكيل تنظيمات اقتصادية واجتماعية كما أحيى النزعات التجارية لدى القبائل الصنهاجية، وقد كانت هذه المحاور تتغير بتغير القوى المهيمنة على بدايات ونهايات هذه المحاور(خديجة الراجي، 2010، ص91-117).

يقدم تحول مسارات التجارة الصحراوية نحو الموانئ البحرية الأطلسية مثالا واضحا على هذا التأثير، فقد استطاع الأوروبيون التحكم في حركية المسالك التجارية الرابطة بين ضفتي الصحراء وجذبها إلى نقط التبادل التي أنشئت على ضفاف الأطلسي، مما ساهم في إنهاء دور اتحادية تكنة كمراقبين عسكريين لهذه الشبكة من المسالك والاقتصار على شمال الساقية الحمراء. لقد كان هذا التراجع أحد الاسباب التي سهلت لاتحادية الركيبات تعزيز مراقبتها للمجال جنوب الساقية الحمراء(محمد سالم بن لحبيب، تحقيق مصطفي ناعمي، 1992، ص60)، حيث استطاعت بعد عقود من الحرب مع قبيلة تجاكانت أن تبسط سيطرتها في أواخر القرن التاسع عشر على تندوف التي كانت أحد أهم المراكز التجارية في تلك المرحلة.

1.الفترة الاستعمارية: استقرار وتمدن: توزع مجال الصحراء بين الاستعمارين الفرنسي والإسباني إثر سلسلة من الاتفاقيات التى حددت مجالات نفوذ كل قوة استعمارية، وقد انطلق

مسار تقسيم المجال منذ نهاية القرن التاسع عشر الميلادي ابتداء من مؤتمر برلين سنة 1884-1885 حيث سارعت فرنسا إلى فصل جنوب مجال البيظان عن شماله وتسميته ب"موريتانيا الحديثة"، لكن غموض مقررات هذا المؤتمر سيدفعها إلى توقيع عدة اتفاقيات مع إسبانيا من أجل تحديد المناطق الخاضعة لسيطرة كل منهما(رحال بوبريك، 2008، ص16).

توالت الاتفاقيات بعد ذلك، فحصلت إسبانيا على منطقة وادي الذهب سنة 1900 ثم منطقة الساقية الحمراء سنة 1904 وأخيرا منطقة طرفاية الممتدة جنوب واد درعة سنة 1912 بينما اكتفت فرنسا بالمناطق الممتدة شمال واد درعة بعد أن تمكنت من إبعاد إسبانيا عن منطقة أدرار شمال موريتانيا.

سنقتصر في هذا المحور على الجزء الذي خضع للاستعمار الإسباني نظرا للتحولات العميقة والسريعة التي شهدها المجال في هذه الفترة عكس منطقة وادنون التي تم تطويعها من قبل فرنسا ابتداء من سنة 1934، حيث لم يكن للوجود الفرنسي تأثير بارز على المجال لعدة أسباب، منها اندراجه ضمن مناطق المراقبة العسكرية، فالمغرب كان مقسما خلال فترة الاستعمار الفرنسي إلى مناطق مراقبة مدنية وأخرى عسكرية، وكان التدخل الفرنسي الأهم يتم داخل المناطق المدنية بينما تم الاكتفاء في المناطق العسكرية بإنشاء بنيات تحتية هدفها الأساس تسهيل التحركات العسكرية ومراقبة المجال. لذلك، سنجد أن التمدين في المنطقة الموجودة شمال واد درعة تم بشكل تدريجي كما أن البنيات الاجتماعية التقليدية ستحافظ على وجودها لفترة أطول عكس ما حدث في المناطق جنوب درعة.

مرت المناطق الخاضعة للاستعمار الإسباني بمرحلتين مختلفتين، حيث كان الوجود الاسباني في الفترة التي سبقت 1934 محدودا في بعض المراكز الساحلية مثل فيا سيسنيروس (التي ستحمل اسم الداخلة لاحقا) وكاب جوبي وكاب بوخادور، وذلك لعدة أسباب منها طابع الترحال الذي كان يغلب على ساكنة هذا المجال وقلة أعداد الاسبان المتواجدين بالمنطقة الذين كانوا إما جنودا أو موظفين. لم تبسط إسبانيا كامل سيطرتها على الصحراء إلا ابتداء من سنة 1934 وذلك بسبب الاتفاقيات الأوروبية التي تفرض على الدول مراقبة المجالات الخاضعة لاستعمارها كدليل يثبت سيادتها على الأراضي المعنية (A. C. Serrano and V. Trasosmontes, 2015)، إضافة إلى الضغوط الفرنسية من أجل تأمين خطوط البريد وكذا التضييق على المقاومة مما دفع الإسبـان إلى القيام ببعض الاستثمارات في البنية التحتية (J. A. R. Esteban and D. A. B. Timón, 2015).

لم تكن هذه الاستثمارات ذات أهمية باستثناء ما تعلق بمهبط الطائرات الذي أكسب ڤيا سيسنيروس أهمية بالنسبة للبريد الجوي بين أوروبا وأمريكا وإفريقيا، أو بعض البنايات العسكرية والمدنية بطرفاية وموانئ صغيرة بكل من الكويرة وبوجدور(محمد شرايمي، 2015، ص65-105-101).

ابتداء من سنة 1934، ستشهد السياسة الاسبانية في الصحراء تحولا كبيرا وعلى مستويات عديدة، حيث سيتم الانتقال من استعمار شكلي إلى استعمار فعلي (J.M. Milan, 1995, p324)، كما أن السلطات الاسبانية ستلجأ إلى الدراسة العلمية للصحراء خصوصا في ظل

الضعف والنقص في المعلومات الذي ميز الدراسات السابقة، كما سيتم أيضا الشروع في تطبيق سياسة تثبيت قبائل الركيبات، وإنجاز تصميمين لتهيئة مدينتي العيون وفيا سيسنيروس وإطلاق عمليات التنقيب عن الثروات المعدنية (J. A. R. Esteban and D. A. B. Timón, 2015).

على المستوى الاجتماعي، هدفت سياسة تثبيت الركيبات إلى الحد من الخطورة التي تشكلها هذه القبائل على القوى الاستعمارية حيث كان من الصعب مراقبتها وهي في ترحال دائم داخل مجال شاسع مثل الصحراء. وقد كان لهذه السياسة أثر وخيم على البنيات الاجتماعية القائمة حيث أدت إلى تفكيك مجموعات الرحل إضافة إلى خلخلة مفهوم القبيلة التي كانت تتشكل عبر الصراع المتواصل حول المجال وتتوسع بتوسعه (Nicole Jaouich, 2000, p51-66)، كما كان من نتائج هذه السياسة انتفاء الحاجة إلى الحماية التي كانت توفرها بعض القبائل خصوصا في ظل تأمين المراعي وتسهيل المواصلات مما أربك التراتبية الاجتماعية القائمة وفتح الباب أمام القبائل التابعة للتخلص من سطوة القبائل المحاربة (Vincent Monteil, 1959).

هذا التحول من نمط عيش ترحالي نحو آخر مستقر فرض على السلطات الاستعمارية الاستجابة لحاجيات السكان في مجالات عديدة خصوصا السكن. وهكذا، عملت على بناء مدينة العيون على الضفة اليسرى للساقية الحمراء ابتداء من سنة 1938 حيث شيدت بين 1940 و1946 ما يقارب 226 بناية، لكن تزايد الطلب على السكن سيدفع إلى اعتماد مشاريع أخرى منها مشروع بناء 1500 سكن خصص جزء منها للسكان المحليين. رغم ذلك، انتشر السكن غير اللائق وظهرت تجمعات الخيام قرب التجزئات الحديثة بسبب ارتفاع أعداد المهاجرين بحثا عن عمل.

بالنسبة للتنظيم الإداري فقد اعتبرت المنطقة ذات طابع عسكري حيث كانت الإدارة تتكون من ضباط وجنود، وهو ما توضحه جميع القرارت والمراسيم الصادرة بهذا الشان إذ كانت المنطقة تابعة نظريا لوزارة ما وراء البحار حتى سنة 1899 ثم تابعة لرئاسة مجلس الوزراء حتى سنة 1901 حيث تم تكليف "الشعبة الاستعمارية" بإدارة المنطقة، وفي سنة 1925 أسندت إدارتها للمديرية العامة للمغرب والمستعمرات قبل أن تخضع سنة 1934 للمفوضية السامية لإسبانيا بالمغرب والتي كانت لها صلاحيات كبيرة لإدارة شؤون إفني والصحراء. بعد ذلك، سيظهر إطار جديد يسمى "الحكومة السياسية العسكرية لإيفني والصحراء" سنة 1940 وقد قسمت إسبانيا الصحراء إلى منطقتين : منطقة الصحراء الإسبانية والمنطقة الجنوبية من المحمية المغربية. وسيستمر هذا التنظيم إلى غاية سنة 1946 حيث سيتم إحداث "إفريقيا الغربية الإسبانية"(محمد سبى، 2015، ص39-44).

أدت التحولات التي شهدتها المنطقة خصوصا بعد استقلال المغرب واستعادته لمنطقة طرفاية إلى إعادة النظر في وضعية الصحراء حيث صدر مرسوم جديد سنة 1958 يجعل من الصحراء إقليما إسبانيا، ثم تبعه قانون آخر سنة 1961 تشير مقدمته إلى مراعاته لخصوصيات المنطقة سواء على المستوى الاجتماعي أو التاريخي أو الجغرافي(محمد سبى، 2015، ص149).

تتكون البنية الإدارية الجديدة مما يلي(محمد سبى، 2015، ص155-156):

-الحاكم العام.

-السكرتير العام.
-مجلس الإقليم :يتكون من أربعة عشر عضوا.
-المجالس البلدية: بلدية العيون وبلدية الداخلة.
-المجالس المحلية الصغيرة: السمارة والكويرة.
-الفروع المتنقلة: تمثل الرحل.

على المستوى الاقتصادي، تم اكتشاف منجم بوكراع سنة 1963 بعد سلسلة من عمليات التنقيب المتواصلة، مما شكل نقطة انعطاف بالنسبة للإقليم حيث ازدادت أهميته بالنسبة لإسبانيا وارتفع حجم استثماراتها فيه من أجل الاستفادة من ثرواته، كما ستشهد الفترة الفاصلة بين 1964 و1975 تطورا لمختلف الأنشطة الاقتصادية كالفلاحة والصيد والتجارة وتوسعا في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، لكن هذه التنمية كانت موجهة أساسا لخدمة الغايات الاستعمارية ولم تكن مصممة لفائدة الساكنة المحلية حيث أن قطاع الفوسفاط لم يكن يشغل سوى حوالي 1000 صحراوي يتقاضون أجورا أقل من نظرائهم الإسبان (A.C. Serrano and V. Trasosmontes, 2015)، وإن كان البعض يرى أن ذلك ساهم في خلق طبقة عاملة تعكس الانتقال من مجتمع رحل نحو آخر حضري (Elsa Assidon, 1978, p38).

ساهمت هذه الإجراءات المتوالية خلال فترة زمنية قصيرة في إرباك المجتمع الصحراوي الذي أصبح يواجه تحديات جديدة مثل البطالة ومشكل السكن وولوج المرأة إلى المدرسة وسوق العمل، إضافة إلى تسرب قيم جديدة مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل الاستقرار بالمدن، كما أصبح سؤال المستقبل السياسي أكثر إلحاحا وحضورا من ذي قبل في ظل الانحسار الذي كان يشهده المد الاستعماري.

2.فترة الاستقلال: هاجس ضبط مستمر وسؤال تنمية متجدد: لابد من التذكير أولا بأن المغرب رغم حصوله على الاستقلال سنة 1956، إلا أن استعادته لكامل ترابه تمت بشكل تدريجي خلال العقود الموالية خصوصا الصحراء، حيث تمت استعادة وادنون في نفس السنة بحكم خضوعها للاستعمار الفرنسي آنذاك ثم منطقة طرفاية سنة 1958 ثم منطقة الساقية الحمراء سنة 1975 وأخيرا منطقة وادي الذهب سنة 1979.

بعد الاستقلال تم اعتماد تراتبية إدارية من ثلاث مستويات : العمالة، الدائرة، الجماعة. وبناء عليه تم تقسيم المغرب إلى عدة عمالات تمثل المدن الكبرى آنذاك عواصم لها، وكانت منطقة وادنون في هذا الوقت تابعة لعمالة أكادير بينما تمت ترقية منطقة طرفاية إلى مستوى عمالة فور استعادتها.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التقطيع الإداري لم يكن يتلاءم مع التقسيمات الجغرافية الكبرى للمغرب آنذاك ولا مع مجالات تأثير المدن الكبرى (Daniel Noin, 1963)، كما أن الهاجس الأساسي لهذا التنظيم الترابي الجديد كان هو التحكم في المجال ومراقبته وحل سؤال التنمية (Saîd Boujrouf, 2005) بالنظر إلى أن مشكلة الإدارة المحلية كانت أحد المشاكل الرئيسية في الشهور الاولى للاستقلال، وفي ظل التحول الحاصل من تنظيم مجالي تقليدي يدبره الأعيان نحو آخر عصري(ريمي لوفو،1985، ص50).

تعكس الطوبونيميا المستعملة غداة الاستقلال خصوصا بعد التقسيم الجماعي لسنة 1959 انتظارات السلطة من خلال البحث عن مجالات اقتصادية قابلة للحياة، وهو ما سيظهر جليا في حمل هذه الجماعات لأسماء وظيفية مرتبطة بالمجال والموارد دون أية حمولة إثنية أو قبلية مثل أسماء الأسواق الأسبوعية المنظمة فيها أو أسماء مراكزها Saïd Boujrouf and (Elmostafa Hassani, 2008). في هذا السياق، نجد أن الجماعات المكونة لدائرة كوليمين توزعت بين نوعين : جماعات تحمل أسماء مراكزها مثل أسرير ولقصابي وكوليمين وتغجيجت، وجماعات تحمل أسماء أسواقها الأسبوعية مثل سوق اثنين أداي وسوق ثلاثاء الأخصاص وسوق اثنين آيت الرخا.

سيتقوى رهان التنمية الاقتصادية خلال فترة بداية السبعينات من القرن الماضي في ظل الاختلالات المجالية الموروثة عن الفترة الاستعمارية، فظهر التقسيم الجهوي لسنة 1971، وقد استند هذا التقسيم الجديد إلى عدة مبادئ من بينها البحث عن وظيفية جهوية ترتفع فيها الوحدات الإدارية عن أن تكون مجرد إطار إداري إلى آخر يتولى مهام التنسيق والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما هدف هذا التقسيم الجديد إلى البحث عن التوازن بين النمو الشامل والتنمية المحلية من خلال التقليص من الفوارق بين الجهات، إضافة إلى خلق أقطاب جهوية للتنمية وتقوية سياسة اللامركزية التي انطلقت في بداية الستينات (A. Bellaoui, 2009, p83). ولتفادي أي تأويل سياسي أو إثني لهذا التقسيم فقد اعتُمِدت تسميات مأخوذة من الاتجاهات الجغرافية مثل جهة المركز وجهة الشرق وجهة الجنوب وجهة الشمال الغربي (Saïd Boujrouf and Elmostafa Hassani, 2008).

خريطة 4 :التقطيع الجهوي لسنة 1971.

بعد استعادة إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب أُدرجا ضمن جهة الجنوب وتم تقسيم الصحراء إلى ستة أقاليم (كلميم، طانطان، السمارة، العيون، بوجدور، وادي الذهب)، وحذف إقليم طرفاية الذي تم توزيعه على الأقاليم المحيطة به قبل إضافة إقليم سابع هو أسا-الزاك سنة 1991.

ساهمت عدة عوامل في عدم بلوغ هذا التنظيم الجديد لأهدافه، منها أن الجهة لم تكن وحدة ترابية مستقلة بل كانت تسير من قبل مديرية التنمية الجهوية والهيئات الإقليمية والتي كانت ذات طابع استشاري إضافة إلى تركيزه على الجانب الاقتصادي، كما أن ضم الأقاليم الصحراوية المسترجعة إلى الجهة الجنوبية أحدث عدم توازن بين هذه الجهة وباقي الجهات (مليكة الصروخ، 1998)، لكن ذلك لم يمنع الجهة من تعزيز مكانتها داخل الخطاب السياسي والاقتصادي والتأكيد على لامركزية التنمية وأيضا عبر التعديلات الدستورية لسنة 1996 التي جعلت من الجهة جماعة ترابية ذات اختصاصات تنموية(محمد السوعلي، 1998). وبصدور القانون رقم 47.96 سيرتفع عدد الجهات إلى 16 جهة حيث ستتوزع الصحراء على ثلاث منها هي : كلميم-السمارة والعيون-بوجدور-الساقية الحمراء ووادي الذهب-لكويرة.

لم تتبع أسماء الجهات نمطا محددا لكنها كانت، خلافا لتلك المعتمدة سنة 1971، ناطقة عن المجالات التي تمثلها محيلة على معطيات جغرافية أو ترابية أو إثنية وحتى على المدن، كما أن العدد المرتفع يعكس الرغبة في خلق وحدات ترابية تسهل مراقبتها وتنميتها سياسيا واقتصاديا (A. Bellaoui, 2009, p89).

بالنسبة لجهات الصحراء، فقد مزجت بين تسميات تحيل على المدن الرئيسية (جهة كلميم-السمارة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء) إضافة إلى مجالات جغرافية ذات حمولة تاريخية وثقافية (جهة وادي الذهب-لكويرة وجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء) بما يعكس نظرة أخرى للمجال تستحضر ولو جزئيا بعض أبعاده الطبيعية والبشرية.

رغم هذا التحول في التعامل مع المجال، فإن التقطيع الجهوي لسنة 1997 جاء معيقا للتنمية حيث أفرز جهات غير متوازنة ولم يراع المكونات السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية، كما أن السلطات كانت تستحضر هاجس الدولة الموحدة مما يفسر الحذر الذي طبع تنزيل هذه التجربة إضافة إلى التحكم فيها من خلال دور الوالي في تنفيذ قرارات المجالس الجهوية(محمد السوعلي، 1998).

بالنسبة للصحراء، فإن التقطيع الجهوي لم يكن فاعلا بما يكفي لتحقيق التنمية إذ ظلت الدولة المستثمر الأول والمشغل الأول فيها مما حال دون تحقيق إقلاع اقتصادي كما لازال النسيج الاقتصادي مرتكزا على الأنشطة الأولية إضافة إلى ارتفاع البطالة بين صفوف الشباب وتزايد صعوبات الاندماج المهني، مما ولد إحساسا بالحيف وتعبيرا عن الضرورة الملحة لإطلاق دينامية تنموية بهذا المجال الذي يمتد على أكثر من نصف المغرب(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013، ص6).

في ظل هذه المعطيات كان لابد من مراجعة التنظيم الترابي للمملكة باعتباره أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان أن تم تنصيب لجنة استشارية سنة 2010 لدراسة هذا الموضوع وصياغة تصور واضح له. أصدرت اللجنة تقريرها الذي خلص إلى تخفيض عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة حازت منها الصحراء ثلاث جهات وذلك "اعتبارا للرهانات السياسية الاستراتيجية التي تميز هذه المجالات"(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص61).

خريطة 8: التقطيع الجهوي لسنة 2015

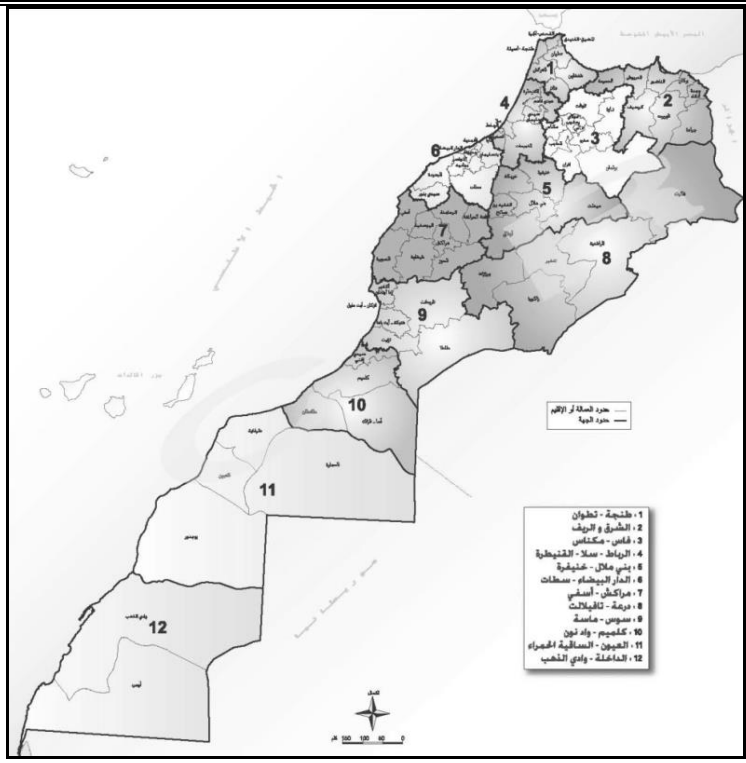

اعتمد التقطيع الجهوي الذي تم تفعيله بصدور المرسوم 2.15.40 على سبعة معايير هي : الفعالية والتراكم والتجانس والوظيفية والقرب والتناسب والتوازن، مع المحافظة على الكيانات الإدارية الإقليمية بمبرر البناء على التراكم القائم والاستفادة من تقاليد اللامركزية الإدارية إضافة إلى الإقرار بوجود إكراهات تعود إلى طبيعة المجال المغربي المتوزع بين مجال أطلسي ومتوسطي يضم 87% من السكان ومجال صحراوي وشبه صحراوي يضم 13% من السكان(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص56-61).

من الناحية الطوبونيمية، تتكون تسميات نصف الجهات من أسماء مدن (طنجة-تطوان، فاس-مكناس، الرباط-سلا-القنيطرة، بني ملال-خنيفرة، الدار البيضاء-سطات، مراكش-آسفي) أو من مجالات جغرافية دون استعمال اسم مدينة (درعة-تافيلالت)، بينما تتكون أسماء الجهات في الصحراء من اسم مدينة مع الامتداد الترابي الحاضن لها (كلميم-وادنون، العيون-الساقية الحمراء، الداخلة-واد الذهب)، ما يعكس أهمية الظاهرة الحضرية في الجهات الأولى، فالنشاط الاقتصادي يتولد أساسا عن "الخيرات والمبادلات التي تنتظم في المدن الكبرى وحولها وعلى ما لها من إشعاع" (اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص58)، وما يؤكد صعوبة القطع مع المنطق الذي حكم التقطيع الترابي بداية الاستقلال والقاضي بضرورة وجود قطب حضري يقوم بدور قاطرة التنمية في المجال الذي يتبعه. أما بالنسبة للجهات الأخرى، فهي، على العكس من ذلك، تعاني من "إكراهات التضاريس والمناخ القوية وتتصف ببيئات طبيعية هشة وبكثافة سكانية

ضعيفة وبمستويات من العيش متواضعة"(اللجنة الاستشارية حول الجهوية، 2010، ص58). وبالرغم مما توحي به الأسماء من وجود انسجام في المجالات إلا أنها تمثل أيضا تلك الهوامش التي ظلت ولعقود ضمن "المغرب غير النافع".

إذا كانت المعطيات السياسية المرتبطة بالصحراء خصوصا بعد تقديم المغرب لمشروع الحكم الذاتي إضافة إلى واقع التنمية غير المتوازنة التي تطبع مختلف مجالات المملكة من جملة الأسباب التي دفعت إلى السير في طريق الجهوية المتقدمة، فإن إشارة اللجنة الاستشارية حول الجهوية إلى عدم الحاجة إلى الاقتباس الحرفي من المعايير الاكاديمية المحددة للجهات في ظل البنية الترابية الموحدة للمملكة والدرجة العالية من الاندماج، تطرح العديد من التساؤلات عن الحضور القوي والواضح للسلطة المركزية من خلال التأكيد على وظيفية التقطيع وعن المدى الذي يمكن أن تصل إليه اختصاصات الجهات.

أهم النتائج: يتضح من خلال تتبع تطور تنظيم المجال في الصحراء خلال مختلف المراحل أنه رغم التعديلات المستمرة التي عرفها هذا التنظيم فإنه ظل متسما بعدة خصائص لعل أبرزها الحضور القوي للدولة خصوصا بعد الاستقلال، حيث تم الانتقال من مرحلة الحضور الشكلي للدولة المكتفي بتعيين قواد وخلفاء بالصحراء إلى مرحلة التواجد الفعلي القوي بعد الاستقلال. وقد كان هذا الحضور محكوما بهاجس الضبط والمراقبة وبفكرة الدولة المركزية رغم التعديلات والمراجعات المتتالية للتقطيع الترابي والتوسيع التدريجي والحذر لاختصاصات الجماعات الترابية الذي فرضته الانتظارات التنموية. ورغم هذا التطور الذي توج باعتماد الجهة كمستوى ترابي جديد إضافة إلى العمالة والدائرة والجماعة إضافة إلى الصلاحيات الجديدة الموكولة إليها، فإنها ما زالت عاجزة عن حل سؤال التنمية الذي يطرح نفسه بإلحاح خصوصا في ظل الإقرار بالحاجة إلى نموذج تنموي جديد.

خاتمــة:

ظل رهان التحكم في المجال حاضرا عبر مختلف المراحل، فقد كانت التجمعات القبلية الكبرى في الصحراء تراقب مجالاتها الواسعة وتعمل على الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التي تمنحها هذه المجالات، وكان للتجارة عبر الصحراء دور فاعل في التحولات التي شهدتها المنطقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. استمر هذا الوضع لقرون قبل قدوم المستعمر الذي عمل على خلخلة البنيات القائمة من خلال تقسيم المجال والتحكم في حركية السكان مما سرع من تحول أنماط العيش التقليدية والانتقال نحو التمدين.

حمل واقع التمدين معه أسئلة التنمية الاقتصادية، فكان أن اتخذت السلطات الاستعمارية الاسبانية في الصحراء قرارات تتعلق بالتنظيم الإداري وبالخدمات الصحية والتعليمية في محاولة لمعالجة الوضع الناتج عن استقرار ساكنة ألفت الترحال منذ قرون، لكن ذلك لم يحمل مشاركة حقيقية للسكان في تدبير الشأن المحلي كما ان النموذج التنموي كان موجها بالأساس لخدمة الأهداف الاستعمارية.

بعد الاستقلال سيتجدد رهانا الضبط والتنمية في سياق سياسي خاص حتّم على الدولة مراجعة "نموذجها التدبيري والتنموي" بشكل متتالي خصوصا في ظل المخرجات الضعيفة لسياسات التنمية رغم الإمكانات الكبيرة المرصودة لها.

قائمة المراجع:

1.اللجنة الاستشارية حول الجهوية(2010)، تقرير حول الجهوية الموسعة، الكتاب الأول: التصور العام، المغرب.

2.المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(2013)، النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية(ملخص)، المغرب.

3.المختار السوسي(دون سنة)، المعسول، الجزء السادس، مطبعة الجامعة، الدار البيضاء، المغرب.

4.خديجة الراجي(2010)، التجارة الصحراوية ثوابت ومتغيرات، ضمن رحال بوبريك (تنسيق) (2010)، مدخل إلى تاريخ الصحراء الأطلنتية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

5.رحال بوبريك(2008)، دراسات صحراوية المجتمع والسلطة والدين، ط2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

6.ريمي لوفو(1985)، الفلاح المغربي المدافع عن العرش، ط1، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، الرباط، المغرب.

7.عبداتي الشمسدي(2011)، آليات بناء القبيلة في الصحراء الأطلنتية قراءة نظرية ومراجعة في الكتابات الاستعمارية، ضمن عبد الكريم مدون (تنسيق)(2011)، البنيات الاجتماعية والاقتصادية في الصحراء، منشورات مركز الدراسات الصحراوية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب.

8.محمد السوعلي(1998)، إشكالية التحكم في مجالات التنمية بجهة طنجة-تطوان، ضمن أعمال ندوة المسألة الجهوية ورهانات التنمية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

9.محمد سالم بن لحبيب(1992)، جوامع المهمات في أمور الركيبات، تحقيق وتقديم مصطفي ناعمي، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

10.محمد سبى(2015)، إسبانيا والصحراء (1975-1934) دراسة تاريخية واجتماعية، مركز الصحراء للدراسات الصحراوية، الرباط، المغرب.

11.محمد شرايمي(2015)، المدن الصحراوية النشأة والتطور، طوب بريس، الرباط، المغرب.

12.مليكة الصروخ(1998)، الجهوية واللامركزية، ضمن أعمال ندوة: المسألة الجهوية ورهانات التنمية بالمغرب، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب.

13.Serrano, A. C. et Trasosmonte, V(2015), Ressources naturelles et seconde occupation coloniale du Sahara espagnol, 1959-1975, Les Cahiers d'EMAM [En ligne], N° 24-25, mis en ligne le 12 février 2015, consulté le 25 juin 2016. URL : http: //emam.revues.org/811.

14.Assidon, E(1978), Sahara occidental: un enjeu pour le nord ouest africain, Librairie François Maspero, Paris.

15.Bellaoui, A(2009), l'organisation régionale au Maroc, vers une plus grande artificialisation de l'espace géographique, publié dans Boujrouf et al, (2009), les territoires à l'épreuve des normes référents et innovations, impression ElWatanya, Marrakech.

16.Boujrouf, S(2005), Innovation et recomposition territoriale au Maroc, Une mise en perspective géohistorique, In: Le territoire est mort, vive les territoires ! Une (re)fabrication au nom du développement [en ligne], IRD Éditions, Marseille, (généré le 24 mars 2017). Disponible sur Internet : <http://books.openedition.org/irdeditions/3392>.ISBN 9782709918046. DOI : 10.4000/books.irdeditions.3392.

17.Boujrouf, S. et Hassani, E(2008), Toponymie et recomposition territoriale au Maroc : Figures, sens et logiques, *L'Espace Politique* [En ligne], Volume 5, N° 2, mis en ligne le 17 décembre 2008, consulté le 22 avril 2017. URL : http://espacepolitique.revues.org/228.

18.Caratini, S(1989), Les Réguibat (1610-1934), Edition l'Harmattan, Paris.

19.Gobierno general de Sahara, CENSO 74, Editorial graficas sahariana, España.

20.Jaouich, N(2000), L'immobilité sédentaire et le nomadisme des mots, étude de deux romans de Malika Mokeddem, In Désert, nomadisme, altérité. Article d'un cahier Figura. En ligne sur le site de l'Observatoire de l'imaginaire contemporain. <http://oic.uqam.ca/fr/articles/limmobilite-sedentaire-et-le-nomadisme-des-mots-etude-de-deux-romans-de-malika-mokeddem>.
Consulté le 21 avril 2017.

21.Milan, J.M(1995), l'Espagne face à la décolonisation :Ifni et sahara occidental, deux exemples de colonialisme résiduel, In : Michel, M. et Ageron, C.R. (sous direction) (1995), L'ère des décolonisations, Actes du colloque d'Aix en Provence, Karthala.

22.Monteil, V(1959), L'évolution et la sédentarisation des nomades sahariens, Revue internationale des sciences sociales, volume11, N° 4.

23.Noin, D(1963), Organisation administrative, Atlas du Maroc, Section IX-Géographie humaine, Planche n°37, Publication du comité national de géographie du Maroc, Rabat. In Bellaoui, A(2009), l'organisation régionale au Maroc: vers une plus grande artificialisation de l'espace géographique, publié dans Boujrouf et al, (2009), les territoires à l'épreuve des normes: référents et innovations, impression ElWatanya, Marrakech.

24.Rodriguez Estéban, J.A et Barrado Timón, D.A(2015), Le processus d'urbanisation dans le Sahara espagnol (1884-1975). Une composante essentielle du projet colonial, *Les Cahiers d'EMAM* [En ligne], N° 24-25, mis en ligne le 17 mars 2015, consulté le 13 mars 2016. URL: http://emam.revues.org/743.